وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الـــــوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تطبيقات أصول النحو

لطلبة السنة الثالثة – لسانيات عامة

إعداد الدكتور:

أحمد الشايب عرباوي

الموسم الجامعي (1440-1441 هـ / 2019- 2020 م)

توطئة

أعزائي

السلام عليكم ورحمة الله:

هذه هي البقية الباقية من تطبيقات أصول النحو من السداسي السادس، وتتضمن أربعة نصوص للتحليل، ينتهي كل نص منها بأسئلة اختبارية، الهدف منها الاستعانة بها على فهم النص. وعلى الطالب أن يحاول الإجابة عنها بمفرده، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الإجابات النموذجية لمزيد من الفهم والبيان.

أملي أن تكون هذه النصوص عونًا لكم على فهم أبرز موضوعات علم أصول النحو من سماع وقياس وعلة.

مع تمنياتي بالتوفيق

د. أحمد الشايب عرباوي

النص(1) النحويون والقراءات

قوله تعالى: ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63

قرأ أبو عمرو" إِنَّ هَذَيْنَ لَسَاحِرَانِ". وَرُوِيَتْ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مُوَافِقَةٌ لِلْإِعْرَابِ مُخَالِفَةٌ لِلْمُصْحَفِ.

وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ وَالْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَالْمُفَضَّلُ وَأَبَانٌ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ: فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ عَنْهُ" إِنْ هذانِ " بِتَخْفِيفِ" إِنْ"" لَساحِرانِ" وَابْنُ كَثِيرٍ يُشَدِّدُ نُونَ" هَذَانِ". وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ سَلِمَتْ مِنْ مُخَالَفَةِ الْمُصْحَفِ وَمِنْ فَسَادِ الْإِعْرَابِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا مَا هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ.

وَقَرَأَ الْمَدَنِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ:" إِنَّ هَذَانِ" (بِتَشْدِيدِ" إِنَّ") " لَساحِرانِ " فَوَافَقُوا الْمُصْحَفَ وَخَالَفُوا الْإِعْرَابَ.

قَالَ النَّحَّاسُ: فَهَذِهِ ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ قَدْ رَوَاهَا الْجَمَاعَةُ عَنِ الْأَئِمَّةِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَقْوَالِ السِّتَّةِ: أَنَّهَا لُغَةُ بنى الحارث بْنِ كَعْبٍ وَزُبَيْدٍ وَخَثْعَمَ. وَكِنَانَةَ بْنِ زَيْدٍ يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، وَيَقُولُونَ: كَسَرْتُ يَدَاهُ وَرَكِبْتُ عَلَاهُ، بمعنى يديه وعليه.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ" إِنْ" بِمَعْنَى نَعَمْ، كَمَا حَكَى الْكِسَائِيُّ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: الْعَرَبُ تَأْتِي بِـ"إِنْ" بِمَعْنَى نَعَمْ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ أَنَّ" إِنْ" تَأْتِي بِمَعْنَى أَجَلْ.

الْقَوْلُ الثالث: قاله الفراء أيضا [قال]: وَجَدْتُ الْأَلِفَ دِعَامَةً لَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ فَزِدْتُ عَلَيْهَا نُونًا وَلَمْ أُغَيِّرْهَا كَمَا قُلْتُ:" الَّذِي" ثُمَّ زِدْتُ عَلَيْهِ نُونًا فَقُلْتُ: جَاءَنِي الَّذِينَ عِنْدَكَ، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ عِنْدَكَ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِينَ عِنْدَكَ.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: قَالَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ قَالَ الْأَلِفُ فِي" هَذَانِ" مُشَبَّهَةٌ بِالْأَلِفِ فِي "يَفْعَلَانِ" فَلَمْ تُغَيَّرْ. الْقَوْلُ الْخَامِسُ: قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: النَّحْوِيُّونَ القدماء يقولون الهاء ها هنا مُضْمَرَةٌ، وَالْمَعْنَى إِنَّهُ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: فَأُضْمِرَتِ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ مَنْصُوبُ" إِنّ" وَ" هذانِ" خَبَرُ "إِنّ" وَ"سَاحِرَانِ" يَرْفَعُهَا "هُمَا" الْمُضْمَرُ [وَالتَّقْدِيرُ] إِنَّهُ هَذَانِ لَهُمَا سَاحِرَانِ. وَالْأَشْبَهُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَهْلِ هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ الْهَاءَ اسْمُ" إِنّ" وَ" هذانِ" رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُ الِابْتِدَاءِ.

الْقَوْلُ السَّادِسُ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ وَسَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ بْنَ كَيْسَانَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أَجَبْتُكَ بِجَوَابِ النَّحْوِيِّينَ، وَإِنْ شِئْتَ أَجَبْتُكَ بِقَوْلِي، فَقُلْتُ: بِقَوْلِكَ، فَقَالَ: سَأَلَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْهَا فَقُلْتُ: الْقَوْلُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يُقَالُ:" هَذَا" فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَتِ التَّثْنِيَةُ يَجِبُ أَلَّا يغير لها الواحد أجريت التثنية مجرى الواحد فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا لَوْ تَقَدَّمَكَ أَحَدٌ بِالْقَوْلِ بِهِ حَتَّى يُؤْنَسَ بِهِ، قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَيَقُولُ الْقَاضِي بِهِ حَتَّى يؤنس به، فتبسم.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964م، 11/ 216...219

أسئلة اختبارية:

1 - ما الفكرة التي عالجها النص؟

2 - يُقرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 على أكثر من وجه.
ما هي هذه الأوجه أو القراءات المشار إليها في النص؟

3 - هل هذه القراءات صحيحة كلها؟ لماذا؟

4 - ما القراءة التي خالفت الإعراب منها؟ وما معنى مخالفها للإعراب؟

5 - ما الأقوال الستة التي خُرجت عليها قراءة المدنيين والكوفيين؟

النص (2) النحويون والاحتجاج بالحديث النبوي

...وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارت مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث. قال أبو حيان في (شرح التسهيل): " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في ا لأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره.

على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ... لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: " إنما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملكتكها بما معك"، "خذها بما معك". وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا، لا سيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعا غير شك، أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم."

جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، بيروت،1989م، ص74 وما بعدها.

أسئلة اختبارية:

1 - ما المسألة التي يطرحها النص؟

2 - عرفت أن النحويين واللغويين انقسموا إلى طوائف من حيث احتجاجهم بالحديث النبوي.ما هي هذه الطوائف؟ وإلى أي منها ينتمي أبو حيان الأندلسي؟

3 - لماذا أعرض النحاة الأوائل، وتبعهم أبو حيان في الاستدلال بالحديث النبوي؟

4 - كان أبو حيان في النص منتقدا لابن مالك كما عرفت. فأيهما على صواب في رأيك؟

النص(3) الأنباري يردّ على منكر القياس

" اعلم أن لمنكر القياس أن يقول : إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلاّ ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، فإنّ ما لم يسمَّ فاعله ، وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس ، والجواب عن ذلك أن ما مثلتم به من قياس ما لم يسمّ فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه ، فإن الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة ، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد ... وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا أثر له في الحكم بحال ، فلهذا كان قياس ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه ".

أبو البركات الأنباري ، لُمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ / 1957م ، ص 100 ، 103 (بتصرف يقتضيه المقام)

أسئلة اختبارية :

1 - ما وجه الاعتراض الذي اعتمده من أنكر القياس – كما فهمت ذلك من النص –؟

2 - بِمَ ردّ ابن الأنباري على ذلك ؟ اشرح وفصّل .

3 - فيمَ يلتقي نائب الفاعل مع الفاعل ، وفِيم يفترقان ؟

4 - أي تعريف من تعاريف القياس يصدق على حمل نائب الفاعل على الفاعل ؟ لماذا ؟

النص(4) باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

"...اعلم أن علل النحويين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يُعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك مما يطول ذكره ... وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفًا من ذلك لتصح الحال به. قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ... ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لبس في معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في "مُوسِر" و"مُوقِن" واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها."

ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1/ 49، 50

أسئلة اختبارية:

1 -ما الموضوع المطروق في النص؟

2 -لماذا كانت علل النحويين في رأي ابن جني أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؟

3 -ما معنى أن علل الفقهاء أعلام وأمارات لوقوع الأحكام؟

4 -هات مثالاً مما ضربه ابن جني من علل النحاة ليثبت به قربها من علل المتكلمين.

5 -حلل صرفيا قلب الياء واوًا في "موسر" و "موقن".

الإجابات النموذجية

النحويون والقراءات

1 - تناول النص الأوجه التي قرئ بها قوله تعالى: ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63

2 - القراءات التي تقرأ بها الآية المذكورة هي:

﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 قرأ بها أبو عمرو

﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 قرأ بها عاصم في رواية حفص عنه

﴿إِنْ هذانِّ لَساحِرانِ﴾ طه 63 قرأ بها ابن كثير

﴿إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 قرأ بها بقية القراء

3 - هذه القراءات صحيحة كلها؛ لأنه قد توفرت فيها الشروط الثلاثة المعروفة (عدْ إلى المحاضرات)

4 - القراءة التي خالفت الإعراب هي قراءة ﴿إِنّ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 وعليها أغلب القراء، ومخالفتها للإعراب ليست مخالفة مطلقة، وإنما تخالف المطّرد منه، ولذلك قدم لها النحاة أكثر من تأويل أو إعراب.

5 - الأوجه الستة التي خُرّجت عليها قراءة ﴿إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾ طه 63 هي:

- أنها جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف في الرفع والنصب والجر
- " إِنَّ" في هذه الآية هي بمعنى "نعم" وبالتالي فلا أثر لها في ما بعدها، وتعرب "إِنَّ" حرف جواب لا محل لها من الإعراب ولا يعمل في ما بعده.
- الألف في "هذان" كالياء في "الذين" لا تتغير في الرفع والنصب والجر.
- الألف في "هذان" كالألف في "يفعلان" فعلامة الرفع في "يفعلان" ليست الألف وإنما ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.
- الهاء في " إنه" ضمير شأن في محل نصب اسم "إنّ" و" هذان" خبر. و"لساحران" خبر لمحذوف والتقدير: لهما ساحران. وهناك وجه آخر للإعراب يكون فيه اسم "إنّ" ضمير الشأن المحذوف، وهذان: مبتدأ، و"لساحران":خبر، وجملة "هذان لساحران" جملة إسمية خبرٌ لـ"إنَّ"

النحويون والاحتجاج بالحديث النبوي

1 - يتناول النص علاقة النحاة بالحديث النبوي من حيث الاحتجاج به على مسائل النحو.

2 - الطوائف الثلاث (باختصار) هم: الممتنعون والمتوسطون والمجيزون وابن حيان من الطائفة الأولى.

3 - أعرض نحاة الطائفة الأولى عن الاستدلال بالحديث النبوي لسببين ذكرهما أبو حيان هما:

- إن الأحاديث إنما رويت بالمعنى
- رواة الأحاديث كانوا أعاجم، ممن لا يحتج بلغتهم

4 - (ليس لهذا النوع من الأسئلة إجابة واحدة، وإنما صواب الإجابة يتوقف على قوة الدليل.)

والإجابة الوسط هي أنّ كليهما خدم النحو العربي، أبو حيان خدمه بتمسكه بالأصول، وابن مالك خدمه بتجديده لهذه الأصول خاصة وأنّ حال الحديث النبوي في عهد ابن مالك كان أفضل بكثير منه في عهد سيبويه.

الأنباري يردّ على منكر القياس

1 -وجه الاعتراض يتمثل في أنه إذا حمل أحد الشيئين على الآخر ، لا بد وأنهما تشابها في وجه واختلفا في وجه آخر ، فإن كان ما تشابها فيه يجيز القياس ، فإنّ ما اختلفا فيه يمنع القياس أيضا .

2 -ردّ ابن الأنباري على أنّ ما يوجب القياس – وهو الإسناد – في حمل نائب الفاعل على الفاعل أولى مما يمنعه ، لأنّ الذي اختلفا فيه يتصل بالمعنى لا بالحكم الإعرابي ، وهذا لا علاقة له بالغاية التي من أجلها قيس أحدهما على الآخر

3 -يلتقي نائب الفاعل مع الفاعل في الإسناد ، ويفترقان في المعنى

4 -تصدق عليه كل التعاريف باستثناء تعريف واحد هو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) لأنّ نائب الفاعل وهو المقيس لا يدخل في "غير المنقول" بل هو "منقول" أيضًا.

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

1 - أقام ابن جني في نصه مقارنة بين علل النحويين وعلل الكلاميين من ناحية وبين علل النحويين وعلل الفقهاء من ناحية أخرى.

2 - أقرّ ابن جني في نصه من البداية أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء؛ لأن علل النحاة منطقية عقلية في معظمها كعلل علماء الكلام، بخلاف علل الفقهاء التي ليست كذلك.

3 - علل الفقهاء أمارات وأعلام لوقوع الأحكام، بمعنى أن الفقيه عندما يعلل لا يقدم الدليل على صدور الحكم؛ لأن الحكم الشرعي إنما هو من الله سبحانه أساسًا، وما وظيفة الفقيه هنا إلاّ أن يجتهد ليتعرف على الحكمة في صدور الأمر أو السر فيه، ولا يؤيد ذلك بالضرورة عقل ولا منطق، وقد يصيب الفقيه وقد يخطئ.

4 - من بين الأمثلة التي تثبت أن علل النحويين في معظمها قائمة على المنطق، تعليل أبي إسحاق الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول، وهو أنه إنما فعل ذلك للتفريق بينهما، فلما سئل ثانية: ولو فعل العكس، أليس تفريقًا؟ بمعنى: لو رفعنا المفعول ونصبنا الفاعل، أليس هذا تفريقًا بينهما فأجاب بأنه من المعلوم أن الضمة أثقل في النطق من الفتحة، ثم إنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون.

5 - التحليل الصرفي لـ "موسر" و "موقن"

"موسر" اسم الفاعل من "أيسر"، يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه " يُـيْـسِرُ"

يُـيْـسِر – مُـيْـسِر - مُـــوسِر

ومثلها " موقن " التي فعلها " أيْـقَـن"